

الشراكة الأوروبية-متوسطية: من مشروع برشلونة....إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (التحديات الاقتصادية والأمنية)

Euro-Mediterranean partnership: from the Barcelona project....To the UfM project (economic and security challenges)

أبركان نجاة

جامعة باتنة -1- nadjet.aberkane@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2025/11/30

تاريخ الإستلام: 2025/09/03

ملخص:

مثلت مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط فرصة سانحة للتعاون بين ضفتي هذا الحوض. وتمحورت الأهداف حول تحقيق الاندماج الإقليمي و تعزيز الإصلاحات الديمقراطية في الدول المحاذية لجنوب الاتحاد الأوروبي. وفي حين لقي هذا المشروع قبولا من قبل الدول المشاطئة للضفة الجنوبية تحفظت دول أوروبية غير مشاطئة للمتوسط و أساسا ألمانيا؛ بحيث كانت تتخوف من إقامة اتحاد يجمع بين الدول المطلة على المتوسط بينما الأحداث والتطورات في منطقة المتوسط لها تداعيات على كل الدول الأوروبية خاصة ما يتعلق بقضايا: الهجرة والاقتصاد والبيئة والأمن. وأخيرا اعتمد مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كمشروع أورو- متوسطي لإحلال الاستقرار بين ضفتي المتوسط انطلاقا من فكرة أن المسائل الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى تقليص التوتر والوصول على التوفيق في المواقف.

Résumé:

L'Union pour La Méditerranée s'est fixée pour but de promouvoir l'intégration régionale et les réformes démocratiques dans les pays voisins situés au Sud de l'Union Européenne. Et lorsque ce projet a été lancé, il a reçu un écho favorable des pays riverains du Sud de la Méditerranée, alors que les pays européens non riverains étaient plus réticents, et tout particulièrement l'Allemagne. En revanche, une Union ne regroupant que les pays riverains de la Méditerranée n'étant pas forcément favorable aux intérêts des pays européens non riverains. De plus, les événements dans cette région ont des incidences sur les pays du Nord en termes économiques, migratoires, environnementaux, et sécuritaires. L'UpM, jusqu'alors projet des pays riverains, est devenue un projet Euro-méditerranéen pour apporter de la stabilité dans les deux rives de la méditerranée par un développement économique***.

١. مقدمة

في ظل التحولات الدولية والإقليمية ' أصبحت دول الاتحاد الأوروبي تعي أنها غير قادرة على مواجهة الأحداث المتسارعة بمفردها وعليها أن تعمل على إقامة مشروع وحدوي مع الدول التي تشكل محيطها الجوّاري. ويقوم هذا المشروع على أساس تحقيق التنمية وإحلال السلام في الدول المشاطئة للضفة الجنوبية من المتوسط. كما تواجه كذلك الدول المتوسطية تحديات عدة تفرض عليها إيجاد صيغة فعالة للتعامل من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة؛ أي بعبارة أخرى إيجاد مجال سياسي قوي وصارم للتعاون من أجل الشراكة الأوروبي- متوسطية. ولتحقيق هذا الهدف عمد الاتحاد الأوروبي ابتداءً من العام 1995م إلى تقديم مبادرات؛ بدايةً "بمشروع برشلونة" مروراً " بسياسة الجوّار الأوروبي" و"الاتحاد المتوسطي" وصولاً إلى "الاتحاد من أجل المتوسط". وكان الهدف من هذه المبادرات توطيد التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي الموسع (شرقاً) باتجاه أوروبا الوسطى والشرقية ودول الضفة الجنوبية (جنوباً).

انطلاقاً من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض المتوسط باعتبارها تمتاز ببعدها جيو-استراتيجي هام إلا أن الجزء الجنوبي منه لا يزال يعاني من مشاكل عدة بحيث ظل هذا الجزء كذلك مسرحاً لتنافس القوى العالمية ولم يعد يتحكم في شؤونه الاقتصادية والأمنية. وعلى الرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي تمثل الشريك التجاري المفضل لدول جنوب المتوسط إلا أن التعاملات الاقتصادية بين شطري هذا الحوض ظلت متفاوتة وضعيفة بسبب افتقار دول الضفة الجنوبية للتنوع في صادراتها. وفي ظل هذه العلاقة غير المتكافئة بين دول ضفتي المتوسط هل يمكن تحقيق شراكة أورو- متوسطية ترقى إلى التعاون المتكافئ بين أطراف الاتحاد أم تبقى الضفة الشمالية تقدم مقاربات أمنية متضاربة ومتنافسة لحماية مصالحها الإستراتيجية في ظل تواجد قوى عالمية أخرى؟

أولاً: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسط:

تمثل منطقة حوض المتوسط مفترق الطرق بين عدة قارات. فهي نقطة اتصال وتواصل بين القارات الثلاث: إفريقيا وأوروبا وآسيا. كما تعتبر كذلك ممراً تجارياً حيوياً لنقل المواد الأولية ومصدراً أساسياً للأمن الطاقوي. وبعبارة أخرى يمكن اعتبارها منطقة جد حيوية لاقتصاديات العالم المتقدم.

وعلى غرار هذا الموقع الجيو - إستراتيجي المتميز أخذت منطقة المتوسط مكانة جديدة أخرى في ظل اهتمامات فواعل دولية جديدة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين. ومما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه المنطقة هو حالة عدم الاستقرار الملازم لها منذ عقود سواء في الضفة الشرقية للمتوسط أو الجنوبية بالإضافة للاضطرابات الراهنة التي تعرفها بعض البلدان في إطار ما اصطلح عليه ب: " الربيع العربي"؛ الأمر الذي سمح للعديد من الدول الغربية بالتدخل سواء من قبل دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة من خلال محاولة إرساء نظام أمني مستدام يضمن الاستقرار السياسي ويواجه التهديدات الأمنية ويخفف من حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر سلباً على أمن المنطقة.

ثانياً: المشاريع الأوروبية وأبعادها الإستراتيجية:

تعتبر مشاريع الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة المتوسط بمثابة حصيلة للمبادرات الدبلوماسية التي تم الاتفاق عليها منذ نهاية الحرب الباردة ونتيجة للخطوات الاقتصادية التي اتخذت منذ مؤتمر باريس لعام 1972 ' بالإضافة إلى الهواجس الأمنية التي نجمت عن التقلبات السياسية جنوب حوض المتوسط ' وظاهرة الهجرة غير الشرعية اللامتناهية ؛ بحيث تبحث دول شمال المتوسط عن جعل الضفة الغربية حصناً منيعاً لتفادي مثل هذه الظواهر.

ولم تكن مبادرات المتوسط حديثة العهد وإنما تعود إلى سبعينيات القرن الماضي حيث كانت دول الضفة الشمالية تسعى لتعزيز التبادل الاقتصادي مع جوارها الجنوبي نظرا للروابط التاريخية والثقافية التي تربط بين دول المتوسط ؛ وهو التوجه الذي رسمته قمة باريس لعام 1972م؛ والتي انطلقت منها مجموعة المبادرات والمشاريع اللاحقة المؤدية إلى إبرام اتفاقيات الشراكة المتوسطية.

وفي فترة السبعينيات لم يكن القرار السياسي الأوروبي موحدًا مثل ما هو عليه حاليا في ظل الاتحاد الأوروبي بحيث أصبحت المؤسسة الدبلوماسية والمؤسسة الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي. وتعود انطلاقة المشروع المتوسطي من رؤية مشتركة للدول المتوسطية من أجل التعاون اقتصاديا وأمنيا¹. وهكذا برز مفهوم الشراكة الأورو – متوسطية وفق ما تم الاتفاق عليه في برشلونة. وأغلب الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة كانت نتاجا لما انبثق عن مؤتمر برشلونة لعام 1995.

وبالعودة إلى الاتفاقيات التي أبرمت مع دول الضفة الجنوبية في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي؛ يلاحظ أن هذه الشراكة مع الضفة الجنوبية تضم دول عربية ودول غير عربية (تركيا وإسرائيل وكرواتيا...). وأتى مشروع المتوسط نتيجة تباين وتناقض في توجهات دول الاتحاد الأوروبي. ويمكن تحديد هذه التوجهات في اهتمامات الدول التالية:

أ- ألمانيا: يتمحور اهتمامها وانشغالها حول توجيه قدراتها لتطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية؛ وذلك بغرض خلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا خصوصا مع جوارها الشرقي.

ب- بريطانيا: الطرف المتشبث بولائه للولايات المتحدة والحلف الأطلسي في إطار التعاون ' وقد لا يعي اهتماما للقضايا المتوسطية إلا إذا كانت المصالح الإستراتيجية البريطانية مهددة.

ج- اسبانيا وإيطاليا وفرنسا: وهي بمثابة الدول المشاطئة للمتوسط؛ فقد عملت على توطيد التعاون بين

ضفتي المتوسط. كما عملت الدبلوماسية الإسبانية والإيطالية جاهدة ومنذ الوهلة الأولى على منع تجزئة المتوسط لأن الرؤية الأوروبية كانت باتجاه الشرق والغرب.

1- مشروع برشلونة:

كان مشروع برشلونة لما بعد الحرب الباردة يهدف إلى إقامة علاقات تعاون خاصة في القطاع الاقتصادي لتعزيز فرص السلام وتجاوز اللجوء إلى استخدام القوة. كما كانت له أول مبادرة وهي إنشاء منطقة التبادل الحر بين الدول المشتركة. كذلك كان الهدف من مشروع برشلونة خلق مناخ يسمح بالحفاظ على الاستقرار وتعزيز حقوق الإنسان وبتطوير التبادل الثقافي لتشجيع الحوار والتفاهم المتبادل ليصل فيما بعد إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والمالية ؛ وذلك إذا ما تم إنشاء منطقة التبادل الحر لآفاق 2010م ؛ والتي كانت بمثابة القضية المحورية لهذا المشروع.

جاء هذا المشروع كتحالف ، وكان الهدف منه هو السلام والاستقرار والنمو.

يجمع هذا المشروع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعشر دول متوسطة (الجزائر ' ومصر ' وإسرائيل ' والأردن ' ولبنان ' والمغرب ' وسوريا ' وتونس ' وتركيا ' والسلطة الفلسطينية).

وعلى الرغم من أن المشروع كان طموحا إلا أن النجاحات كانت ضئيلة ومخيبة للآمال والتوقعات؛ ويظهر ذلك من خلال النتائج:

- لم يتحقق مشروع إقامة منطقة التبادل الحر.
- لم يتم تقليص الفوارق في مجال التنمية بين الدول بل ازداد اتساع الهوة.
- معاناة دول الضفة الجنوبية من نقص الاستثمارات.
- النتائج التي حققت على مستوى السلام والاستقرار السياسي كذلك ضئيلة جدا. فالمجهودات التي بذلت من قبل دول جنوب المتوسط لتجاوز الخلافات ومن ثم التقارب كانت ضعيفة.

2- سياسة الجوار الأوروبي:

أما المبادرة الثانية فيتعلق الأمر بسياسة الجوار الأوروبي؛ والتي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في 2003.

بعد مشروع برشلونة لعام 1995. وقد بادر الاتحاد الأوروبي بإستراتيجيتين جديدتين:

تتمثل الإستراتيجية الأولى: في الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط والشرق الأوسط كرد فعل على المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير"؛ والذي تم الإعلان عنه في قمة مجموعة الثمانية في جانفي 2004. وكان المشروع الأوروبي في بدايته يتطلع لجمع كل دول المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي وكل من اليمن وإيران والعراق.

أما الإستراتيجية الثانية: وتعتبر الأكثر شمولية حيث أعلن عن " سياسة الجوار الأوروبي"؛ والتي عرفت بمثابة تكملة لمشروع برشلونة؛ إلا أن العديد من الانتقادات وجهت لهذه السياسة باعتبارها تكتلا يجمع بين دول غير متجانسة ولا تتلاقى مع مشروع برشلونة القائم على أساس الخاصية التاريخية للعلاقة بين دول ضفتي المتوسط. وفي إطار هذه الإستراتيجية يزداد التعامل أكثر مع دول أوروبا الوسطى والشرقية.

كما تكمن كذلك أولويات الإتحاد الأوروبي في تنمية اقتصاديات هذه البلدان من خلال تقديم المساعدات والاستثمار على حساب الضفة الجنوبية؛ بينما مشروع برشلونة يقر بأن المستثمر الأساسي في جنوب المتوسط هي دول الاتحاد الأوروبي هذا من جهة. ومن جهة أخرى تخلت كذلك دول الشمال الأوروبي عن إقامة التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية في الضفة الجنوبية كما أقرها مشروع برشلونة؛ بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية لبعض دول شمال أوروبا للتعاون مع الضفة الجنوبية بحجة أنها غير مطلة على حوض المتوسط. وعلى الرغم من الفرص التي تقدمها الضفة الجنوبية إلا أن دول أوروبا الشمالية تعاملت وتعاونت مع " الجوار القريب" بحكم التاريخ والجغرافيا المشتركة¹¹¹. فعمدت ألمانيا على مساعدة الدول الحديثة الانضمام للاتحاد الأوروبي؛ كما قامت كل من فلندا والسويد على دعم دول البلطيق؛ واهتمت إيطاليا بدول البلقان أكثر من الاهتمام بالضفة الجنوبية على الرغم من أنها إحدى دول المتوسط.

أما عن مظاهر سياسة الجوار الأوروبي فيمكن حصرها في ثلاثة مظاهر بالإضافة إلى المظاهر الاقتصادية والتجارية.

- المظهر الأول يتمثل في المظهر الاقتصادي والمالي؛ والذي يبرز من خلال إنشاء منطقة يكون فيها التعامل مشترك من أجل التنمية.

- المظهر الثاني وهو المظهر السياسي والأمني؛ ويبرز من خلال العمل المشترك لتكون المنطقة أكثر أمنا واستقرارا.

- أما المظهر الثالث والأخير ويتعلق بالمظهر الاجتماعي والثقافي والإنساني؛ حيث يركز إلى التحوار والتقارب بين الشعوب.

الأبعاد الاقتصادية لسياسة الجوار الأوروبي:

يبقى الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للدول المتوسطية خاصة في مجال التجارة على الرغم من التذبذبات التي ظهرت أثناء تطبيق هذه المشاريع. فأكثر من خمسون بالمائة من التعاملات التجارية لمنطقة المتوسط تتم مع دول الاتحاد الأوروبي. كما يمثل الاتحاد الأوروبي أهم مستثمر في المنطقة بمعدل يقارب ثلاثة ملايين يورو سنويا في شكل قروض^{١٧}. أما عن مجالات التعاون فيمكن حصرها فيما يلي:- المجال التجاري:

لم ترق المبادلات التجارية إلى المستوى المطلوب. فتطوير التبادلات التجارية كان بطيئا كما أنها كانت تنافسية بين دول الاتحاد الأوروبي وشركائه من دول المتوسط أكثر منها تكاملية.

- المجال الصناعي (الصناعة النسيجية):

يمثل قطاع النسيج أهمية كبرى لكل من دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط. فالمنتجات النسيجية هي بمثابة المصدر الرئيس للعائدات من النقد الأجنبي بالنسبة لكل من المغرب وتونس ومصر بالإضافة إلى تركيا إلا أن الاندماج في مجال الصناعة النسيجية لا يزال بطيئا على المستوى الأوروبي-متوسطي^{١٨}.

ومن الملاحظ أن أوروبا كانت تصدر المواد الأولية للنسيج؛ بينما الأطراف المتوسطية تقوم بالصناعة النسيجية؛ و من ثم تصدير المنتجات المصنوعة من الأقمشة الأوروبية. لكن بعد إلغاء قانون الحصص الخاصة بالصناعة النسيجية والألبسة من قبل منظمة التجارة العالمية في جانفي 2005 تضرر قطاع النسيج من تصاعد المنافسة خاصة في الضفة الجنوبية؛ الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تجديد الحوار بشأن إقامة منطقة التبادل الحر في المنطقة المتوسطية.

- المجال الزراعي:

تمثل المنتجات الزراعية لدول الضفة الجنوبية وبالأخص بعض الدول المغربية الجزء الأساسي لصادراتها على الغم من أن المسألة الزراعية لم تناقش كثيرا في مفاوضات الشراكة الأوروبية-متوسطية وأدرجت ضمن المفاوضات الثنائية. كما لم تناقش كذلك اعتماد سياسة مشتركة لتطوير القطاع الزراعي في الضفة الجنوبية. فالالاتحاد الأوروبي عمد إلى تطوير سياسة زراعية مشتركة داخل الاتحاد والانفتاح أكثر على المنتجات الزراعية لدول أوروبا الشرقية^{١٩}.

- الاستثمارات:

على الرغم من التشجيع على الاستثمار في دول جنوب المتوسط إلا أن الاستثمار الأوروبي بقي ضعيفا خاصة بالنسبة للدول المغربية. فمنطقة جنوب المتوسط تمثل المنطقة الأقل جليا للاستثمار الأجنبي بما في ذلك الاستثمار الأوروبي باستثناء تلك الاستثمارات التي حظيت بها كل من مصر وإسرائيل ودول أوروبا الشرقية والوسطى على حساب دول جنوب المتوسط. فتوسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه دول أوروبا الشرقية يعتبر بمثابة تهديد للمتوسط الجنوبي على المدى البعيد؛ بحيث يتم تقليص للمساعدات المالية لبعض الدول المغربية كالمغرب وتونس. وخير دليل على ذلك أن هذه المنطقة لم تحصل في الفترة الممتدة بين 2003-2006 إلا على ثمانية وثلاثون بالمائة مقارنة بما تحصلت عليه دول أوروبا الشرقية والوسطى والمقدرة بإثنان وستون بالمائة من الاستثمارات الأوروبية.

وفي غياب الاستثمار الأجنبي ستتضرر قطاعات إنتاجية لهذه الدول علما أن المصدر الوحيد للاستثمارات في هذه المنطقة هو أوروبا ممثلة في كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا مع مراعاة أن كل من إسبانيا وإيطاليا عانت في الفترة الأخيرة من اضطرابات في اقتصادياتها.

ونتيجة لهذه السياسات عمدت دول جنوب المتوسط من خلال تحركاتها إلى تفعيل الحوار السياسي بين دول ضفتي المتوسط. وفي 2008 دعا الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي قادة دول المتوسط للمشاركة في مؤتمر باريس لعام 2008م من أجل إقامة مشاريع ملموسة تقوم على أساس تحقيق المصالح المشتركة. وفي إطار هذه القمة تم اعتماد مبادرة أخرى جديدة للتعاون بين دول المتوسط. وتتمثل هذه المبادرة في "الاتحاد من أجل المتوسط". هذه المبادرة التي اعتمدت كشراكة ضرورية لمواجهة التحديات المشتركة في المتوسط^{vii}.

3- الاتحاد المتوسطي:

أما عن الاتحاد المتوسطي فاعتبرت المبادرة بمثابة وحدة سياسية تركز إلى اعتماد مفهوم التساوي بين المشاركين (وهذا في إطار القرار المشترك) بالإضافة إلى إقامة أمانة دائمة وإقامة رئاسة تتقاسمها دول الشمال للمتوسط ودول الجنوب.

وجاءت هذه المبادرة حاملة لعدة مشاريع تتمثل في:

- القضايا البيئية: الحفاظ على البيئة من خلال حماية حوض المتوسط من التلوث وتطوير نظام الري الحفاظ على المياه الجوفية حماية الموارد حماية الثروة الساحلية استغلال الطاقة الشمسية.
- تشجيع التبادل في إطار المعرفة: تطوير المجالات العلمية للدول المتوسطية التبادل بين الجامعات تطوير التعاون في قطاع السمعي البصري.
- إحداث تنمية اقتصادية: من خلال إقامة مشاريع زراعية وإنشاء مؤسسة مالية تتكف بتمويل المشاريع.
- التبادلات التجارية مع دول الضفة الجنوبية كتونس والمغرب... الخ^{viii}.

لكن ما لوحظ أن هذا المشروع ووجه بردود أفعال منها الإيجابية ومنها السلبية من قبل الشركاء الأوروبيين . فالأغلبية وافقت واعترفت بضرورة إعادة تشجيع التعاون الأوروبي – متوسطي وضرورة دعمه بأسس ملموسة في إطار التساوي بين الشركاء^{ix}؛ ولكن وجهت العديد من الانتقادات لهذا المشروع؛ والتي يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

- أ- عدم توضيح مصدر تمويل المشاريع ومسألة وسائل التمويل مهمة جدا .
- ب- تخوف الشركاء الأوروبيون(أساسا ألمانيا) من كيفية التعامل في إطار هذا الاتحاد مع السياسات المعتمدة في إطار الاتحاد الأوروبي.
- ت- شكوك العديد من الدول الأوروبية في نية فرنسا؛ باعتبارها تبحث عن تعزيز مصالحها الخاصة في المتوسط من خلال توظيف موارد الجماعة الأوروبية لتمويل مثل هذه المشاريع.
- ث- أما تركيا فعارضت المبادرة الفرنسية؛ باعتبارها وسيلة لإبعاد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

ومثل هذه الهواجس والمخاوف من قبل الدول الأوروبية ؛ أدت بفرنسا إلى تغيير مقترحها والإعلان عن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط بدلا من مبادرة الاتحاد المتوسطي.

4-الاتحاد من أجل المتوسط:

اتسم حوض المتوسط منذ العصور القديمة بتاريخ التوافق والتناظر بين ضفتيه؛ بحيث عرف تاريخ التبادلات التجارية و كذلك النزاعات بسبب موقعه الجغرافي و ثرواته الطبيعية إلى أن أصبح يعرف بمفترق الحضارات. وبعدها كان كذلك يتسم بأهمية تاريخية كبرى أصبح حاليا مهماً بسبب تراجع دوره الاقتصادي والحضاري و استدارة الدول الأوروبية إلى مناطق أخرى على الرغم من التحديات التي تواجه ضفتي المتوسط.

كذلك لما يكون الطرفان يتقاسمان جغرافيا مشتركة يكون للدول المشاطئة لهذا الحوض نفس الانشغالات حول العديد من القضايا؛ ويمكن ذكر: قضايا المياه والبيئة' و التعاون بينهما حول مسائل الهجرة وتقديم الدعم من أجل التنمية' ومحاربة كل أشكال الإجرام. مثل هذه القضايا المطروحة أدت إلى اعتماد أول خطوة باتجاه التعاون الأوروبي- متوسطي.

كما جاءت كذلك مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط في العام 2008 كتكملة للمشاريع التي اعتمدت للتعاون الأوروبي – متوسطي والتي يمكن حصرها في:

- الشراكة الأوروبي-متوسطية والتي عرفت بمشروع برشلونة.
- سياسة الجوار الأوروبي.
- سياسة توسيع الاتحاد باتجاه دول مرشحة للانضمام.
- اتفاقيات الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.
- حوار 5+5 بين الدول الأوروبية المشاطئة لحوض المتوسط ودول المغرب العربي.

وكما يعرف اعتمدت مبادرة" الاتحاد من أجل المتوسط" كمشروع مكمل لمشروع برشلونة؛ فهذا يعني أن هناك نية لتجديد طموح الشراكة الأوروبي – متوسطية على الرغم من أن هناك حكم حتى من قبل الدول الأوروبية يقر بفشل مشروع برشلونة. ولهذا كان التأكيد من قبل الجميع على اعتماد مشاريع ملموسة حتى لا تواجه هذه المبادرة بنفس العوائق التي واجهت المشروع الأول.

ويتمثل الهدف الأساسي من اعتماد هذه المبادرة في بذل الجهود لتحقيق الاندماج الإقليمي؛ وإن كان تحقيق هذا الغرض شبه مستحيلا أو على الأقل بعيد المدى في بداية الأمر نظرا للتحديات الاقتصادية' والسياسية – الأمنية الصعبة والتي يصعب حلها على المدى القصير؛ خاصة لما يتعلق الأمر بتحديات: النمو الديموغرافي واستحالة تعزيز التبادلات التجارية في وقت قصير' وأخيرا صعوبة إصلاح الإدارة من خلال إزالة العوائق المؤسسية - سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الاقتصادية أو السياسية - لتسهيل التعاملات التجارية إلا أن قيام مثل هذه المنظمة الحكومية الدولية أصبح ممكنا انطلاقا من العام 2008.

فالالاتحاد من أجل المتوسط هو منظمة حكومية دولية جمعت بين ثلاثة وأربعين دولة؛ منهم ثمانية وعشرين دولة أوروبية وخمسة عشر دولة من جنوب وشرق حوض المتوسط.

من أهداف هذا الاتحاد تعزيز التعاون وتشجيع الحوار الإقليمي، وإقامة مشاريع مدروسة وملموسة تعود على مجتمعات منطقة حوض المتوسط بالفائدة خاصة فئة الشباب؛ باعتبار أن سبعين بالمائة من شباب الضفة الجنوبية لا يتجاوز الثلاثين عاما ومعظمهم خريجي الجامعات¹⁰.

كما حدد هذا الاتحاد أولويات للمنطقة الأوروبية-متوسطية تتمثل في: الاستقرار، والتنمية البشرية، والاندماج. وكان تركيزاً لقادة بالدرجة الأولى على مجالين أساسيين: التنمية البشرية والتنمية المستدامة لدول المنطقة؛ بحيث لا يمكن الحديث عن الأمن والاستقرار دون التنمية في المنطقة ككل.

المقترحات:

- أما عن المقترحات التي حددتها المبادرة كإطار للتعاون فيمكن حصرها فيما يلي:
- اعتماد تمثيل مشترك لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لضمان القرار الموحد لدول هذا الاتحاد.
- إشراك المجتمع المدني والبرلمانات الوطنية وإعطاء مسؤولية أكثر للبرلمانات الأوروبي-متوسطية من خلال تقديم المقترحات وتقييم المشاريع المعتمدة.
- استعمال الموارد المتوفرة لتمويل المشاريع المساعدة على الاندماج الإقليمي بين الدول المتجاورة كالتجارة ' والاتصال والمواصلات... الخ.
- تشجيع ودعم الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كالجزائر ولبنان والبوسنة... إلخ.
- التعامل مع فواعل دولية أخرى كالمؤسسات المالية لتنسيق السياسات التنموية مع تقديم الدعم التقني لتفعيل الإدارة ومحاربة الفساد.
- تشجيع اتفاقيات تسيير وإدارة الموارد الطبيعية.
- تطوير مشروع مشترك لاقتصاد المعرفة¹¹

إذا جاءت مبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط" كرد فعل على الانتقادات التي وجهت للمشاريع الأولى خصوصاً مبادرة "الاتحاد المتوسطي". واتفقت كل من فرنسا وألمانيا على إعطاء هذا المشروع نفساً جديداً وذلك من خلال القطيعة مع الممارسات السابقة السلبية واعتماد مشاريع واقعية بموارد مالية وفيرة ودعم سياسي حقيقي وفعال حتى يتم إنجاح المبادرة. وإذا ما تحققت المشاريع المشتركة خاصة الاقتصادية وتم التقريب بين أعضاء الاتحاد حينئذ يمكن اعتبار الاتحاد من أجل المتوسط بمثابة عنصر استقرار وسلام للمنطقة¹².

وما يمكن ملاحظته في نهاية المطاف أن رغم كل هذه المقترحات والسياسات المتخذة إلا أن مستويات التنمية في منطقة المتوسط تبقى ضعيفة ومتفاوتة. ويمكن توضيح هذا التفاوت في أحد المجالات كمجال التنمية البشرية. فمؤشرات التنمية البشرية توضح أن اتساع الفجوة ليس بين شطري المتوسط فحسب بل حتى بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط بحيث تدني مستوى التعليم وارتفاع نسبة البطالة وتراجع القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وعدم كفاية الدخل إذ يبقى الفقر والمجاعة بمثابة تهديدات لدول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط (باستثناء إسرائيل).

ولتقليل هذه الفوارق عمدت الدول الأوروبية لتقديم المساعدات من أجل تحقيق التنمية سواء كان ذلك في إطار العلاقات الثنائية للدول الأعضاء في الاتحاد أو في إطار السياسة الجماعية للتعاون من أجل التنمية.

التحديات:

أما عن التحديات والفوارق الأخرى بين دول الجنوب ودول الشمال في إطار هذا الاتحاد فيمكن حصرها في:

- النمو الديموغرافي: إذ يمثل هذا التحدي كذلك عقبة للتنمية خاصة وان النمو السكاني في دول الاتحاد الأوروبي مستقرا بينما في دول الضفة الجنوبية في زيادة مستمرة؛ بحيث سيصل عدد سكان هذه المنطقة (الدول المتوسطية) حسب الدراسات في أفق 2050م إلى ستة مائة وخمسة عشرة مليون نسمة بينما تمثل دول الاتحاد الأوروبي (27 عضوا) ثلاثون بالمائة فقط من هذه النسبة. وتعني هذه الزيادة المستمرة في نهاية المطاف زيادة في حركة الهجرة باتجاه دول الشمال في ظل غياب التنمية وتدني مستوى المعيشة؛ ويعود ذلك إلى ضعف المؤسسات وطغيان ما هو سياسي على ما هو إداري؛ مما أدى إلى تقلص جذب الاستثمارات؛ الأمر الذي اثر سلبا على الإنتاجية .

- عدم توفر الأمن والاستقرار بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العديد من دول الضفة الجنوبية: كـلبنان' وسوريا' وتونس' ومصر... الخ. - يبقى كذلك ضعف المؤسسات هو العائق الرئيس في دول جنوب المتوسط مما يحد من إقبال المستثمرين في هذه المنطقة.

- قضية الديون العمومية؛ بحيث يبقى مستوى هذه الديون مرتفعا بالنسبة لبعض الدول كالمغرب' ولبنان' ومصر إذ يخلق تسديدها خلافا في الميزانية. كما يخلق كذلك الدين العمومي مشاكل للدول المتوسطية الأخرى كفرنسا والبرتغال' وإيطاليا' واليونان.

- أما التجارة الخارجية لدول الضفة الجنوبية دائما فستبقى ضعيفة بسبب قلة صادراتها نظرا لغياب التنوع في الصادرات^{xi}. فهذه الدول تعتمد على سلعة واحدة للتصدير والتي تكون مصدر عائدات الدولة من النقد الأجنبي كالنفط بالنسبة للجزائر. بالإضافة إلى غياب التبادلات التجارية بين دول الجزء الجنوبي للمتوسط. لذا تعتبر هذه المنطقة هي الأقل اندماجا عالميا على المستوى التجاري نظرا للحواجز الجمركية المفروضة والتعريفات الجمركية المرتفعة.

أما عن مجال المعرفة؛ فانتسبت هذه المنطقة بتدني مستويات التعليم على كل مستوياته في هذه البلدان (الجزائر' والمغرب' وتونس' ومصر) لكن بدرجات متفاوتة' وارتفاع نسبة الأمية في العديد من الدول . كما يبقى استعمال التكنولوجيا الحديثة' والإنفاق على البث العلمي في منطقة المتوسط ضعيفا باستثناء إسرائيل.

مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط في ظل التحولات الراهنة:

اعتمدت الأمانة العامة ما يعادل خمسة وأربعين مشروعا للتعاون الإقليمي. وقد قدرت تكلفتها بأكثر من خمسة ملايين يورو.

وقدرت النسبة المحددة للشؤون الاجتماعية بثمانية عشر بالمائة، والنسبة المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي قدرت كذلك بنسبة ثمانية عشر بالمائة، من الملاحظ كذلك أن نفس النسبة حددت للمياه والبيئة، وخصصت عشرون بالمائة لتطوير المؤسسات، وعشرون بالمائة للنقل والتطوير الحضري، وأخيرا ستة بالمائة للطاقة

ومن العناصر التي اعتمدت في برنامج الاتحاد من أجل المتوسط هو:

- تطوير الحوار بين الضفتين وذلك في إطار التعليم العالي والبحث العلمي.

- تطوير نوعية التكوين المهني.

- المحافظة على البيئة من خلال منع تلوث المتوسط، وذلك بالمشاركة في المجهودات المبذولة لإزالة التلوث وإصلاح الضرر من أجل متوسط نظيف.
- إنشاء طرق سيارة (بحرية) لتخفيف الضغط عن طرق السيار البرية .
- تعزيز المشاريع المتعلقة بقضية المياه والبيئة من أجل الاستدامة لهذه الموارد مستقبلا في منطقة المتوسط.
- فالدول المتوسطية تواجه تحديات مستمرة بسبب ندرة المياه ونفاذ الموارد الطبيعية بسبب التغيرات المناخية.
- ضمان حماية أمن المدنيين.
- تطوير مشاريع الطاقة الشمسية....الخ.

لكن بالعودة إلى الانجازات التي حققت بعد مرور عدة سنوات لوحظ أن :

- إزالة التلوث من المتوسط وإقامة طرق بحرية هي مشاريع باهظة الثمن وطويلة المدى والموارد المالية الحالية لا توفي بالغرض.
- بالنسبة لحماية المواطنين فتبقى قضية شائكة باعتبارها تدخلا في الشؤون الداخلية خاصة دول الجنوب .
- أما برنامج الطاقة الشمسية تم اعتماده وتم تحقيق مرحلته الأولى في بعض البلدان^{xii}.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لتفعيل المبادرة أتت الثورات العربية وغيّرت المعطيات. فالأنظمة العربية التي وافقت على المبادرة لم تعد موجودة؛ سواء بالنسبة لتونس أو مصر أو سوريا التي لا تزال تعيش حالة من عدم الاستقرار. بالإضافة إلى وصول تارة التيار اليساري إلى الحكم في فرنسا وتارة بعض أعضاء اليمين المتطرف في بعض المناصب السياسية. وعلى الرغم من ذلك أعطى الرئيس السابق "فرانسوا أولند" أثناء حكمه دفعة جديدة للمبادرة؛ بحيث جعلها محدد من محددات السياسة الخارجية لفرنسا وتكون بذلك المبادرة الفرنسية أكثر عملية بتفعيل المشاريع لإبعادها عن الإطار السياسي-الاستراتيجي الأول (هكذا أصبح يراها القادة الجدد ممن جاء بعد فرنسوا أولند في السنوات الأخيرة ليعطيها نفسا جديدا لتفعيلها).

الحلول:

أما عن الحلول المعتمدة للاستجابة للتحديات الاقتصادية والسياسية- الأمنية على دول الاتحاد من أجل المتوسط أن تبشر أعمالها في المشاريع الكبرى كإنجاز الطرق البحرية باتجاه المغرب ومشروع الطاقة الشمسية المتوسطي بالإضافة إلى مشروع تحلية مياه البحر في قطاع غزة وذلك لتطوير منطقة المتوسط. بالإضافة إلى توجيه جزء من الموارد لتفعيل مشاريع الاندماج الإقليمي بين الدول المتجاورة في مجالات التجارة والبنى التحتية والاتصالات. بالإضافة إلى تفعيل مشروع الكهرباء في المتوسط خاصة الجزء المتعلق بتركيا وتونس بحيث يمكن تزويد دولة من دول أخرى إذا ما عرفت هذه الدولة مشاكل في قطاع الكهرباء. وفي الأخير دعم المبادرات المتعلقة بتسيير الموارد الطبيعية ومحاربة الفساد.

أما عن قضية التمويل فتم الاتفاق على أن يعمل الاتحاد في إطار الشراكة مع فواعل أخرى كالبنك العالمي وبنوك أخرى إقليمية كالبنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الإسلامي للتنمية.

الخاتمة:

ما يمكن استنتاجه في نهاية المطاف أن المبادرة من أجل المتوسط حاملة في مجملها لحلول تخدم المشاريع التنموية في كل دول حوض المتوسط. كما أنها مؤهلة لتغيير طبيعة التعاون الأوروبي-متوسطي؛ هذا التعاون الذي عهدته دول المنطقة في العقود السابقة. فتغيير طبيعة التعاون يعني إعطائه اهتماما سياسيا أكبر وتطويرا للمشاريع أفضل حتى تضاري هذه المشاريع التحديات الاقتصادية والسياسية-الأمنية، والبيئية، والإنسانية التي تواجه شعوب هذه الدول.

والمبادرة من أجل المتوسط بإمكانها أن تستجيب للمتطلبات إذا ما اعتمدت الدول المتوسطية إرادة سياسية حقيقية بعدما كانت المبادرات السابقة تسير بخطى بطيئة إما بسبب غياب الإرادة السياسية أو بسبب انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي؛ بحيث أعطيت الأولوية لهذه الدول؛ مما يفهم أنه قد يكون بمثابة تخلي عن الضفة الجنوبية والاستدارة لأوروبا الشرقية. فهذه المبادرة هي بمثابة رهان أو تحد ليس لفرنسا صاحبة المبادرة فحسب بل لكل الشركاء الأوروبيين وشركاء ضفتي المتوسط لخدمة شعوبها.

الهوامش:

1- فاطمة الزهراء الفيلالي؛ الجزائر وامن المتوسط في "شؤون الأوسط" مركز الدراسات الإستراتيجية العدد: 135 بيروت: لبنان ربيع 2010 ص.148.

ⁱⁱZouhir TRIMECH, la politique européenne de voisinage et l'avenir de l'intégration maghrébine à la lumière de l'expérience de l'EEE, institut des relations internationales de Jendouba, 2006.

ⁱⁱⁱHabib BOULARES, la nouvelle politique européenne de voisinage vu du Maghreb, institut des relations internationales, Tunis, 17/09/2004.

^{iv}Yves VEYRIER, l'Union Européenne et ses relations de voisinage, notes d'IENA, N° 366, Mai 2009. www.CES.fr.

^vGilles LEPESANT, l'Union Européenne et son voisinage, dans « politique étrangère » hiver 2005, p. 34.

^{vi}Smail KOUTROUB, les économies maghrébines à l'épreuve de l'élargissement de l'Union Européenne, dans « Multipol », 09 juillet 2007.

⁷Hervé DE CHARRETTE, Nicolas Sarkozy et la politique étrangère de la France : entre changements et continuité, dans « la revue internationale et stratégique », n° 70, été 2008, p.9.

^{vii}Kujirakwinja KALINDA, le partenariat euro-méditerranéen : entre libre-échanges, aide au développement et stratégies de lutte contre l'immigration, dans « Mémoire ». www.mémoireonline.com.

^{viii}Saki ACIMAN, commerce extérieur entre les deux rives de la méditerranée occidentale, CETMO.

^{ix}Belgacem M'NASRI, les relations commerciales entre la Tunisie et les pays de l'Union Européenne dans le domaine agricole « CIHEAM », Options méditerranéenne.

^xPascal JOANIN, les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée, questions d'Europe n° 93, fondation Robert Schuman, 25/03/2008.

^{xi}-L'Union pour La Méditerranée a-t-elle un avenir ? fiche documentaire IFM n°5-24, 060-/03/2013.

^{xii}Didier BILLION, l'Union pour la Méditerranée, une opportunité pour renforcer la coopération entre les deux rives de la Méditerranée ; dans « la revue internationale et stratégique » n° 70, été 2008, p.16.

13Qu'est-ce-que l'Union pour la Méditerranée. <https://www.toute-l-europe-eul-ue-dans-le-monde.28/11/2023>.

14Erwan Lannon. Le partenariat euro-méditerranéen et autres acteurs. Aperçu géographique- le réexamen de la politique européenne de voisinage. Dossier de presse. UpM.2016. UFM-Press-Kit-fr.pdf.